

واعلم القاضي قدرته على أداء الحق ولو لم يعاند فله
 ان يلزمه الاذابة بالضرب على التدريج كما يحتاج اليه
 وكذا المحتسب يرضى التدريج فان احتاج الى شهر
 سلاح وكان يقدر به على دفع المنكر بسنن السلاح وبما
 لم يجره فلان يتعاطى ذلك ما لم تنه فنته كالموقف
 فانسق مثلا على امرأة وعلى مزيان وهو يضرب به
 وبينه وبين المحتسب نحر حابل او جرار مانع فيأخذ
 قوسه ونقول له خل عنها ولا ارميك فان لم
 تخل عنها فله ان يرمي وبينه ان لا يقصد المقتل
 بل الساق والفخذ ويرعى فيه التدريج وكذلك
 سبل السيف ويقول اترك هذا المنكر ولا ضربك
 فكل ذلك دفع للمنكر ودفعه واجب بكل ممكن
 ولا فرق في ذلك بين ما يتعلق بخصوص حق الدم وبين
 ما يتعلق بالادميين وقالت المعتزلة ما لا يتعلق بالادميين
 فلا حسنة فيه الا بالكلية او بالضرب وكما
 للامام للاحاد **الدرجة الثامنة** ان لا يقدر عليه
 بنفسه ويحتاج فيه الى اعوان يسهرون السلاح
 ويحاسبون الفاسق ايضا باعوانه ويودي الى ان
 يتقابل الصفات ويتقابل فيها قد يظن الاختلاف
 في احتياجه الى اذابة الامام فقال قائلون لا يستعمل
 احاد الرعية بذلك لان يودي الى تحريك الغنى

وامسبغ روجتك وما يجري مجراه بل ذلك ان قال
 عن عزم فهو حرام وان قاله من غير عزم فهو كذب
الدرجة التاسعة لو عرض لوعيد بها لضرب والاستخفاف
 فله العزم عليها لحد معلوم يقتضيه الحال وله
 ان يزيد في الوعيد على ما هو عرفه الباطن اذا علم
 ان ذلك مما يفترقه ويردعه وليس ذلك من الكذب
 المحذور بل المبالغة في مثل ذلك معتاد وهو معنى
 مبالغة الرجل في اصلاح بين شخصين وتأليف
 بين الضربتين وذلك مباح خص فيه للحاجم وهذا
 في معناه فان القصد في اصلاح ذلك الشخص
 والى هذا المعنى اشار بعض الناس انه لا يقبح الله
 ان لا يتوعد بما لا يفعل لان الخلف في الوعيد كرم
 وانما يقبح ان يعد بما لا يفعل وهذا غير مرضي
 عندنا فان اللام لا يتطرق اليه الخلف وعدا كان
 او وعيد او انما يتصور هذا في حق العباد وهو
 كذلك اذا الخلف في الوعيد ليس محرما **الدرجة**
الساوية مبالغة الضرب باليد والرجل وغير
 ذلك مما ليس فيه سنن السلاح وذلك جائز للاحاد
 بشرط الضرورة والقتصار على قدر الحاجم في الدفع
 فاذا اندفع المنكر فيسبغ ان تكفى والقاضي يرضى
 من ثبت عليه الحق الى الابد بالحسن فان اصر المحبوس

وعلم